

Distr.: General
29 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٤٥ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة
الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات
الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في
إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

ميزانية المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات
الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة
منذ عام ١٩٩١، لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني
الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

151015 131015 15-16235 (A)



وتصل الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، قبل إعادة تقدير التكاليف، إلى مبلغ إجمالي قدره ١١٣ ٦٠٩ ٥٠٠ دولار. وبعد إجراء التسوية الخاصة بالإيرادات الأخرى، تبلغ الموارد المقترحة ما إجماليه ١١٣ ٤٢٩ ٥٠٠ دولار أو ما قدره ١٠١ ١٨٠ ٥٠٠ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ما يمثل انخفاضاً بالقيم الحقيقية بما إجماليه ٨٠٠ ٧٣٠ ٨٧ دولار (أي بنسبة ٤٣,٦ في المائة)، وبما قدره ٣٠٠ ٦٢٥ ٨٧ دولار بعد تسوية الإيرادات الأخرى (أي بنسبة ٤٣,٦ في المائة)، وبما قدره ٧٧ ٨٩٣ ٧٠٠ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (أي بنسبة ٤٣,٥ في المائة)، مقارنة بموارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة.

أولاً - مقدمة

١ - حدّد مجلس الأمن اختصاصات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قراره ٨٠٨ (١٩٩٣). وتنص المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة، الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ٨٢٧ (١٩٩٣)، على أن تتكون المحكمة من ثلاثة أجهزة، هي الدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وترد في النظام الأساسي أيضاً الأنشطة التي تكون المحكمة مسؤولة عنها.

٢ - وأعرب مجلس الأمن في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) عن اقتناعه المستمر بأن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة تساهم في إعادة وصون السلام في يوغوسلافيا السابقة.

٣ - وقرر مجلس الأمن، في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠)، إنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بفرع في أروشا وآخر في لاهاي. ووفقاً لهذا القرار، فإن الآلية هي الخلف القانوني لهذه المحكمة وللمحكمة الشقيقة لها، أي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعلى هذا النحو، فإن الآلية ستكون مسؤولة عن المهام الفنية المتبقية للمحكمتين، ومسؤولة كذلك عن السجلات والمحفوظات المنقولة.

٤ - وقد صيغت الميزانية المقترحة للمحكمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، التي يتوقع أن تكون آخر ميزانية للمحكمة، في مراعاة للأهداف التالية: (أ) الانتهاء من جميع الإجراءات القضائية المتبقية التي تدخل في اختصاص المحكمة؛ و (ب) النقل المستمر والتدريجي لجميع المهام، الفنية والإدارية، إلى الآلية؛ و (ج) إعداد السجلات والمحفوظات

ونقلها إلى الآلية دعماً لتراث المحكمة. وسيكون تحقيق هذه الأهداف إيذاناً بتنفيذ ولايتها وإغلاق المحكمة.

٥ - وفيما يتعلق بالإجراءات القضائية، كان هناك وقت إعداد هذا التقرير أربع قضايا في مرحلة المحاكمة الابتدائية، هي شيشيلي و كارادجيتش وملاديتش وهادجيتش. ومن المقرر الانتهاء من المحاكمة في كل من قضيتي كارادجيتش وشيشيلي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومن المتوقع الانتهاء من المحاكمة في القضيتين المتبقيتين (هادجيتش وملاديتش) بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، على التوالي. وبانتهاء المحاكمة في قضية ملاديتش، تكون المحكمة قد أنجزت الإجراءات المتعلقة بجميع الأشخاص الـ ١٦١ الذين أصدر المدعي العام قرارات اتهام في حقهم.

٦ - وفيما يتعلق بالإجراءات الناشئة عن استئناف الأحكام الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا، ففي وقت إعداد هذا التقرير، كان قد صدر حکمان في قضيتين (بوفوفيتش وآخرون، وتوليمير)، ويتوقع أن يصدر حكم في قضية أخرى (ستانيشيتش وسيماتوفيتش) قبل نهاية عام ٢٠١٥. ويتوقع أن يتم الحكم في آخر قضيتي استئناف (ستانيشيتش وجوبليانين، وبرليتش وآخرون) في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، على التوالي. وتتوقع دائرة الاستئناف المشتركة الانتهاء من دعوى استئناف واحدة تخص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أي قضية نيراماسوهو كو وآخرين (بوتاري)، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٧ - وتمشيا مع المنهجية المعتمدة في التقارير السابقة، استخدمت الجداول الزمنية للمحاكمات الابتدائية ودعوى الاستئناف باعتبارها قاعدة أساسية لتحديد الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وهناك عدد من العوامل الخارجية الخارجة عن نطاق سيطرة المحكمة يمكن أن يكون لها أثر كبير على المواعيد المتوقعة للانتهاء من الإجراءات. وفي حال اختلاف الجدول الزمني الفعلي اختلافاً كبيراً عن الجدول المستخدم في صياغة الميزانية المقترحة هذه، سيتعين إعادة تقييم الاحتياجات وترتيبها، وتوجيه انتباه الجمعية العامة إلى أي احتياجات إضافية.

٨ - وفيما يتعلق بالانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين، فقد تم بنجاح نقل جميع المهام القضائية الفنية التي صدر بها تكليف بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وعلى الرغم من قطع أشواط في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إنشاء قدرة إدارية مستقلة، فقد ظلت الآلية تعتمد على المحكمتين في الدعم وفي توفير الخدمات الأساسية. وفي حين سيستمر التحرك نحو الاستقلال الذاتي الإداري، الذي سيتحقق في نهاية

عام ٢٠١٧، فإن المحكمة ستواصل تعاونها مع الآلية طوال فترة السنتين في المجالات التي يمكن فيها تحقيق وفورات الحجم.

٩ - وفي ضوء التحديات التي تُواجه في مجال استبقاء الموظفين المؤهلين، سوف تواصل المحكمة دعمها للتدابير الخاصة لاستبقاء الموظفين، بما فيها تدابير التحول الوظيفي والتدابير الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة بتنمية قدرات الموظفين وتدريبهم. وفي فترات السنتين السابقة، طبق قلم المحكمة بنجاح، بالشراكة مع ممثلي الموظفين، إجراء لتمديد العقود في سياق عملية تخفيض عدد الموظفين. وكانت الخبرة المكتسبة حتى الآن في تنفيذ هذا الإجراء إيجابية جدا، وتعزز المحكمة مواصلة تطبيقه خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٠ - وتبلغ الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قبل إعادة تقدير التكاليف، ما إجماليه ٥٠٠ ٦٠٩ ١١٣ دولار. وبعد إجراء التسوية المتصلة بالإيرادات الأخرى، تبلغ الموارد المقترحة ما إجماليه ٥٠٠ ٤٢٩ ١١٣ دولار أو ما قدره ٥٠٠ ١٨٠ ١٠١ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، وتمثل انخفاضا بالقيم الحقيقية إجماليه ٨٠٠ ٧٣٠ ٨٧ دولار (أي بنسبة ٤٣,٦ في المائة) و ٣٠٠ ٦٢٥ ٨٧ دولار بعد تسوية الإيرادات الأخرى (أي بنسبة ٤٣,٦ في المائة) و ٧٧ ٨٩٣ ٧٠٠ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (أي بنسبة ٤٣,٥ في المائة)، بالمقارنة بموارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة. ويعكس الانخفاض (انظر الجدول ٢) تخفيضات تحت بنود الدوائر (٧٠٠ ٤٢٠ ٢ دولار)، ومكتب المدعي العام (٠٠٠ ٨٤٧ ٢١ دولار)، وقلم المحكمة (١٠٠ ٤٦٣ ٦٣ دولار)، تعزى في المقام الأول إلى انخفاض أنشطة الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١١ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تقترح المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الإبقاء على ٣٢٨ وظيفة مؤقتة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وعلى ٩٧ وظيفة مؤقتة بعد ذلك. ويقترح أن يتم تدريجيا خلال فترة السنتين إلغاء ٢٨٢ وظيفة أو ٧٤,٤ في المائة من الوظائف (١٢٥ وظيفة من الفئة الفنية و ١٠٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة و ٥٧ وظيفة من فئة الخدمات الأمنية). ويُقترح إلغاء ٥١ وظيفة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ و ٢٣١ وظيفة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، على النحو المبين في الجدول ٣، على أن يجري توفير التمويل ذي الصلة من خلال المساعدة المؤقتة العامة لعدد الأشهر المطلوب فيها فعلا الاضطلاع بالمهام التي تؤديها تلك الوظائف، على النحو المبين في الجدول ٥. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أُلغِيَ ما مجموعه ١٦٧ وظيفة إلا أن

التمويل وُفر من خلال المساعدة المؤقتة العامة. مما يتيح الاستمرار في الاضطلاع بمهام تلك الوظائف. ونظرا للتأخر في تنفيذ الجدول الزمني للمحاكمات تعيّن الاستمرار في أداء مهام بعض الوظائف الملغاة لمدة أطول مما كان متوقعا أصلا. واعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، سيموّل ما يعادل ٢٣ منصبا في إطار المساعدة المؤقتة العامة وسيجرى العمل على تقليص عدد هذه المناصب تدريجيا خلال فترة السنتين، على النحو المبين في الجدول ٤.

١٢ - وتنسجم إعادة تقدير مبالغ الاعتمادات المقترحة في الميزانية الواردة في هذا التقرير مع المنهجية الموحدة لإعادة تقدير الميزانية العادية.

١٣ - ووفقا للقاعدة ٦-٢ من النظام الأساسي للموظفين، توفر المحكمة لموظفيها المستوفين شروط أهلية معينة تغطية طبية وخدمات طب الأسنان بعد انتهاء الخدمة من خلال برنامج الأمم المتحدة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. فمُنذ إنشاء المحكمة كهيئة مؤقتة، ما برحت استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المستحقة الدفع للموظفين السابقين تغطي من ميزانية فترة السنتين للمحكمة تحت بند التكاليف العامة للموظفين إلا أن الالتزامات المتصلة بهذا التأمين ما برحت تتزايد وظلت غير مموّلة. وقد جرى الآن الإقرار بهذه الالتزامات على النحو الواجب وهي ترد في البيانات المالية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٥/٦٠. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تقدّر التزامات المحكمة في مجال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للاستحقاقات المقبلة بمبلغ ٣٦,٧ مليون دولار. وقد كررت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/64/555)، أنه نظرا لمحدودية ولايتي المحكمتين، سيلزم الجمعية العامة تناول التزامات المحكمتين فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على المدى الطويل في سياق تقرير الأداء النهائي لكل من المحكمتين.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن القضاة الدائمين في المحكمة مؤهلون لاستحقاقات التقاعد وفقا لشروط الخدمة والتعويض التي تنظم عمل قضاة المحكمتين. ويجرى حاليا تغطية استحقاقات المعاشات التقاعدية الواجب سدادها للقضاة السابقين من ميزانية فترة السنتين للمحكمة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تقدّر استحقاقات المعاشات التقاعدية الواجبة السداد للقضاة السابقين بمبلغ ٢٩,٢ مليون دولار. وقد أوصت اللجنة الاستشارية، في تقريرها (A/64/555)، بتناول الالتزامات المتعلقة بسداد استحقاقات المعاشات التقاعدية للقضاة والأزواج الباقين على قيد الحياة في المستقبل في مشروع الميزانية النهائية وتقرير الأداء النهائي لكل من المحكمتين.

١٥ - وأقرت الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٤٠ توصيات اللجنة الاستشارية. وبناء عليه، فإن مسألة التزامات المحكمة سيجري تناولها في تقريرها النهائي عن ميزانيتها وأدائها.

١٦ - وستستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، التي تقدر بمبلغ ٩٩٧ ٩٠٠ دولار، لتمويل أنشطة متنوعة تتصل بدعم عمل مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. ويعكس المستوى التقديري للموارد الخارجة عن الميزانية انخفاض قدره ٢٦٢ ٠٠٠ دولار يعزى إلى إنجاز العديد من المشاريع.

الجدول ١

توزيع الموارد بالنسب المئوية حسب العنصر

العنصر	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية
١ - الدوائر	٧,٤	-
٢ - مكتب المدعي العام	١٦,٧	٥١,٨
٣ - قلم المحكمة	٧٥,٩	٤٨,٢
٤ - إدارة السجلات والمحفوظات	-	-
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الجدول ٢

الاحتياجات من الموارد حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية المقررة

عنصر	موردات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		نمو الموارد		موردات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	
	نقصات الفترة بالمعدلات المنقحة	المبلغ	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ - الدوائر	١٠ ٧٦٣,٥	(٢ ٤٢٠,٧)	(٢٢,٥)	٨ ٣٤٢,٨	(١٠,٦)	٨ ٣٣٢,٢
٢ - مكتب المدعي العام	٤٠ ٨٣٧,٨	(٢١ ٨٤٧,٠)	(٥٣,٥)	١٨ ٩٩٠,٨	(١٦٤,٤)	١٨ ٨٢٦,٤
٣ - قلم المحكمة	١٤٩ ٧٣٩,٠	(٦٣ ٤٦٣,١)	(٤٢,٤)	٨٦ ٢٧٥,٩	(٣٣٥,٨)	٨٥ ٩٤٠,١
٤ - إدارة السجلات والمحفوظات	-	-	-	-	-	-
المجموع (الإجمالي)	٢٠١ ٣٤٠,٣	(٨٧ ٧٣٠,٨)	(٤٣,٦)	١١٣ ٦٠٩,٥	(٥١٠,٨)	١١٣ ٠٩٨,٧
الإيرادات						
ألف - الإيرادات الأخرى	٢٨٥,٥	(١٠٥,٥)	(٣٧,٠)	١٨٠,٠	-	١٨٠,٠

عنصر	نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢		مورد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤		المبلغ	نمو المورد النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦
	بالمعدلات المنقحة	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢					
صافي الاحتياجات من الموارد بعد الإيرادات الأخرى (الإجمالي)	٢٤١١٤٦,٢	٢٠١٠٥٤,٨	(٨٧٦٢٥,٣)	(٤٣,٦)	١١٣٤٢٩,٥	(٥١٠,٨)			١١٢٩١٨,٧
باء - الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣١١٧٤,١	٢١٩٨٠,٦	(٩٧٣١,٦)	(٤٤,٣)	١٢٢٤٩,٠	(٦,٧)			١٢٢٤٢,٣
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٢٠٩٩٧٢,١	١٧٩٠٧٤,٢	(٧٧٨٩٣,٧)	(٤٣,٥)	١٠١١٨٠,٥	(٥٠٤,١)			١٠٠٦٧٦,٤

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	نفقات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	الأنشطة
٢٠٧٨,٦	١٢٥٩,٩	٩٩٧,٩	
٢١٢٠٥٠,٧	١٨٠٣٣٤,١	١٠١٦٧٤,٣	مجموع (١) و (٢)

الجدول ٣

الاحتياجات من الوظائف المؤقتة

الفئة	التخفيض المقترح		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
	٢٠١٥	١ كانون الثاني / ١ كانون الثاني / ٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٧
الفئة الفنية والفئات العليا						
وكيل أمين عام	١	-	-	-	١	١
أمين عام مساعد	١	-	-	-	١	١
مد-٢	-	-	-	-	-	-
مد-١	٣	(١)	-	-	٣	٢
ف-٥	١٥	(٢)	-	-	١٣	٧
ف-٣/٤	١٠٨	(١٧)	-	-	٩١	٢٤
ف-١/٢	٣٥	(٨)	-	-	٢٧	٣
المجموع الفرعي	١٦٣	(٢٧)	(٩٨)	-	١٣٦	٣٨

الجموع	الموارد الخارجة عن الميزانية		التخفيض المقترح		الفترة
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٥	
			٢٠١٦	٢٠١٤	١ كانون الثاني / ١ كانون الثاني / ٢٠١٧
			٢٠١٧	٢٠١٥	يناير ٢٠١٧
					٢٠١٥
					الفترة
					فئة الخدمات العامة
					الرتبة الرئيسية
٦	١٠	-	-	(٤)	-
٥٣	١٣١	-	-	(٧٨)	(١٨)
٥٩	١٤١	-	-	(٨٢)	(١٨)
					المجموع الفرعي
					وظائف أخرى
					الخدمات الأمنية
-	٥١	-	-	(٥١)	(٦)
-	٥١	-	-	(٥١)	(٦)
٩٧	٣٢٨	-	-	(٢٣١)	(٥١)
					المجموع

الجدول ٤

وظائف المساعدة المؤقتة العامة المستعاض بها عن بعض الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤ والمستبقاة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الفترة	كانون الثاني/يناير - كانون الثاني/يناير		تشرين الأول/ديسمبر - تشرين الثاني/نوفمبر		آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر		كانون الثاني/يناير - آذار/مارس		الفترة
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٥	
									الفئة الفنية والفئات العليا
									مد-١
									ف-٥
									ف-٣/٤
									ف-١/٢
									المجموع الفرعي
									فئة الخدمات العامة
									الرتب الأخرى
									المجموع الفرعي
									وظائف أخرى
									الخدمات الأمنية
									المجموع الفرعي
									المجموع

١٨ - ويتمثل الهدف الرئيسي للدوائر في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في التعجيل بالانتهاء من إجراءات المحاكمة الابتدائية في قضيتي هادجيتش وملاديتش وإجراءات الاستئناف في قضيتي ستانيشيتش وجوليماين، وبرليتش وآخرين. وفي بداية فترة السنتين المقبلة، سيضطلع بالأنشطة القضائية ١١ قاضيا، على أن يُخفف هذا العدد بمرور الوقت إلى ٨ قضاة فقط، وهو العدد المطلوب لاختتام الإجراءات النهائية للمحاكمة في الدائرة الابتدائية (ملاديتش) والإجراءات النهائية في دائرة الاستئناف (برليتش وآخرون).

١٩ - وتشهد محاكمة هادجيتش في الوقت الراهن حالة توقف مطولة بسبب الحالة الصحية للمتهم، إلا أن من المتوقع أن تُختتم الإجراءات بإصدار الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتوجد محاكمة ملاديتش في مرحلة المرافعات الرئيسية للدفاع (رهننا بإعادة فتح قضية الادعاء على نطاق محدود في صيف عام ٢٠١٥)، ويتوقع أن تظل كذلك حتى عام ٢٠١٦، كما أن من المتوقع أن يصدر الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وأسفرت محاكمة ملاديتش عن تقديم أدلة بكمية أكبر من المتوقع، وبذلك أضحت الفترة المتوقعة لصياغة الحكم مختزلة نسبيا. لذلك لا بد، في مواجهة طول الإجراءات القضائية المتوقعة، من التحوط اتقاء للتناقص الطبيعي للموظفين الذي لا مفر منه خلال فترة السنتين عن طريق تعزيز عدد الموظفين المتدربين. وللتعجيل بالإجراءات في هذه القضايا، سوف تقوم الدوائر الابتدائية بعقد جلسات مطولة أو بزيادة عدد جلسات الاستماع، حيثما يسمح الوضع الصحي للمتهمين بذلك، على أن أي استئناف للحكم في هذه القضايا يقع ضمن اختصاص الآلية، عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

٢٠ - ومن المتوقع أن تُعقد جلسة الاستماع إلى الأطراف المستأنفة في قضية استئناف الحكم الصادر في حق ستانيشيتش وجوليماين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، يلي ذلك المداوات وصياغة الحكم واختتام الإجراءات بإصدار الحكم في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وانتهت عملية تقديم مذكرات الاستئناف في قضية برليتش وآخرين في أيار/مايو ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تُعقد جلسة الاستماع إلى الأطراف المستأنفة في شباط/فبراير ٢٠١٧، يلي ذلك المداوات وصياغة الحكم واختتام الإجراءات بإصدار الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويأتي الاستئناف في قضية برليتش وآخرين في أعقاب أطول إجراءات للمحاكمة وأكبر حكم ابتدائي حجما في تاريخ المحكمة، وهو يشمل سبعة أطراف مستأنفة، وبخلاف ما هو متوقع، فإن أسباب رفع دعوى الاستئناف المنصوص عليها في المذكرات يفوق عددها بكثير ما ورد في أي قضية استئناف سابقة في تاريخ المحكمة. وبالتالي، لا بد من زيادة عدد موظفي الدعم القانوني لمواجهة طول القضية المتوقعة.

٢١ - وسيواصل الفريق العامل المعني بجدولة المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف، الذي يرأسه نائب رئيس المحكمة، رصد التقدم المحرز في المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف، والعمل بصفته هيئةً استشارية رئيسية لاستراتيجية الإنجاز. وسيواصل تطبيق التدابير الرامية إلى التعجيل بالنظر في دعاوى الاستئناف المعتمدة عملاً بتوصية الفريق العامل المعني بالإسراع بإجراءات الاستئناف، إلى جانب التدابير الجديدة الموصى بها في تقرير الفريق العامل المعاد تشكيله.

٢٢ - وسيواصل مكتب رئيس المحكمة تقديم الدعم القانوني والسياساتي واللوجستي والإداري للرئيس في أداء مهامه. ويمثل الرئيس السلطة العليا في المحكمة إذ يؤدي دور رئيسها المؤسسي. وهو مسؤول عن تنفيذ مهمة المحكمة عموماً وعن تمثيلها أمام الهيئة التي انبثقت منها ومجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك من خلال تقديم التقارير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عملاً بالمادة ٣٤ من النظام الأساسي، والفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ويؤدي رئيس المحكمة مهام ذات صفة تمثيلية تجاه رؤساء البعثات وسفارات الدول الأعضاء والأمين العام ومحاورين آخرين.

٢٣ - وعملاً بالقاعدة ١٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتولى رئيس المحكمة أيضاً تنسيق عمل دوائرها والإشراف على أنشطة قلمها، ويمارس جميع المهام الأخرى الموكلة إليه بموجب النظام الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وتنقسم هذه المهام إلى ثلاث فئات هي كالتالي:

(أ) المهام القضائية: عملاً بالفقرة ٢ من المادة ١٤ من النظام الأساسي للمحكمة، فإن رئيس المحكمة هو القاضي الذي يرأس دائرة الاستئناف في المحكمة. وهو مسؤول عن إبلاغ مجلس الأمن بحالات عدم امتثال أي التزام بموجب النظام الأساسي وعن تنسيق عمل الدوائر؛

(ب) المهام الداخلية: عملاً بالقاعدة ٢٣ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتولى رئيس المحكمة رئاسة مجلس التنسيق المسؤول عن كفالة تنسيق أنشطة أجهزتها الثلاثة. وعملاً بالقاعدة ٢٣، يتولى رئيس المحكمة رئاسة هيئة مكتبها والمسؤولية عن استعراض جميع المسائل الرئيسية التي تنشأ عن ممارسة المحكمة لوظيفتها. ويتولى الرئيس أيضاً رئاسة الاجتماعات العامة للمحكمة التي يقوم القضاة خلالها باعتماد أو تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، والبست في المسائل المتعلقة بسير العمل الداخلي في الدوائر وفي المحكمة؛

(ج) المهام شبه القضائية: عملاً بالمادة ١٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يؤدي رئيس قلم المحكمة مهامه تحت إشراف رئيس المحكمة، ويمارس الرئيس سلطة المراجعة الإدارية للقرارات الإدارية التي يتخذها رئيس قلم المحكمة، بما في ذلك القرارات التي يتخذها رئيس القلم عملاً بقواعد الاحتجاز. ويجوز للرئيس أيضاً أن يُصدر توجيهات إجرائية بالتشاور مع المكتب ورئيس قلم المحكمة والمدعي العام.

٢٤ - وعقب بدء عمليات فرع الآلية في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تولى رئيس الآلية المسؤولية عن عدد من المهام التي كان يقوم بها في السابق رئيس المحكمة (من قبيل الإشراف على إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة، والقرارات المتعلقة بالعمو أو تخفيف الأحكام، وانتداب قضاة لأداء أعمال قضائية أحييت إلى الآلية).

٢٥ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تتمثل إحدى المسائل ذات الأهمية الأساسية لمكتب رئيس المحكمة في مواصلة الدفع قدماً باستراتيجية الإنجاز التي بدأها المحكمة وأيدها مجلس الأمن.

النواتج

٢٦ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سُنجزت النواتج التالية:

(أ) أنشطة قاعات المحكمة: إفادات الشهود، وجلسات الاستماع الأخرى المتعلقة بالأدلة، وجلسات الاستماع المتعلقة بالمسائل الإجرائية، والمرافعات الختامية، والجلسات التحضيرية، والاستماع إلى الطعون، وإصدار الأحكام؛

(ب) الأوامر والقرارات المتصلة بجملة أمور منها إحالة الطلبات الجديدة، والالتماسات المقدمة أثناء المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف، وطلبات الحصول على أدلة إضافية، والطعون العارضة، وطلبات تنويع تدابير الحماية؛

(ج) إصدار أحكام بشأن موضوع الدعوى فيما يتصل بالمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف؛

(د) نقل السجلات إلى الآلية؛

(هـ) مراجعة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات والتوجيهات الإجرائية وقواعد الاحتجاز، وتقديم مقترحات إلى مجلس الأمن بشأن إدخال تعديلات على النظام الأساسي للمحكمة؛

- (و) مراجعة قرارات رئيس قلم المحكمة؛
- (ز) موافاة مجلس الأمن بتقارير رئيس المحكمة عن عدم امتثال الدول لأوامر المحكمة، بناء على طلب من دائرة ابتدائية أو من المدعي العام؛
- (ح) تقديم التقارير السنوية إلى الجمعية العامة والتقارير نصف السنوية إلى مجلس الأمن؛
- (ط) تولي رئيس المحكمة الإشراف على أنشطة قلم المحكمة وتنسيق عمل الدوائر؛
- (ي) إصدار قرارات تتعلق بظروف الاحتجاز؛
- (ك) عقد اجتماعات مجلس التنسيق والمكتب، والاجتماعات العامة للقضاة؛
- (ل) إصدار نشرات صحفية عن المسائل ذات الأهمية بالنسبة للمحكمة ككل؛
- (م) تنظيم المناسبات الخاصة: استضافة كبار الشخصيات الزائرة، على مستوى السفراء أو وزراء الخارجية أو رؤساء الدول عادةً؛ وإقامة اتصالات رفيعة المستوى مع حكومات الدول الأعضاء والمحافظة عليها بغرض تيسير التعاون مع المحكمة وتحسينه؛ وإلقاء الخطب والظهور في مناسبات عامة أخرى باسم المحكمة؛
- (ن) المشاركة في تبادل المعلومات مع القضاة في المنطقة، بما في ذلك في أنشطة التبادل فيما بين الأقران وأنشطة التوعية والأنشطة المتعلقة بتراث المحكمة، ومساعدة المحاكم الإقليمية في محاكمة مجرمي الحرب المزعومين؛
- (س) إقامة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية والباحثين ومع محاورين آخرين خارج المحكمة؛
- (ع) المشاركة في الأنشطة التي تجري في إطار منظومة الأمم المتحدة: البيان السنوي الذي يدلي به رئيس المحكمة أمام الجمعية العامة، والبيان نصف السنوي الذي يدلي به رئيس المحكمة أمام مجلس الأمن، والمشاركة في الاجتماعات المتعلقة بدور المحكمة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتعاون مع الآلية والمشاركة في مناقشات مع هيئات قضائية دولية أخرى أو في مناقشات تتعلق بها.

الجدول ٦

الاحتياجات من الموارد

الوظائف		الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفئة
٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٦ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٥-٢٠١٤	
الميزانية المقررة				
-	-	٣٤٢,٨	١٠ ٧٦٣,٥	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
-	-	٣٤٢,٨	١٠ ٧٦٣,٥	المجموع

٢٧ - يشمل الاعتماد البالغ ٨ ٣٤٢ ٨٠٠ دولار، الذي يعكس انخفاضا صافيا قدره ٢ ٤٢٠ ٧٠٠ دولار مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، الاحتياجات التالية من الموارد غير المتعلقة بالوظائف: (أ) ٨ ١٧٩ ٢٠٠ دولار لدفع تعويضات خمسة قضاة دائمين في الدوائر الابتدائية، وخمسة قضاة دائمين في دائرة الاستئناف، وقاضٍ واحد مخصص على أساس ٢٠٣ أشهر عمل؛ (ب) ٢٢ ٠٠٠ دولار للاستعانة بخدمات خبراء استشاريين لتوفير الخبرات غير المتاحة في المحكمة بغرض إعداد ثلاثة آراء قانونية متخصصة سنويا؛ (ج) ١٤١ ٦٠٠ دولار لتغطية تكاليف سفر رئيس ونائب رئيس المحكمة إلى المقر في نيويورك وإلى أوروبا الوسطى والغربية، وتكاليف سفر ١١ قاضيا لحضور الحلقة الدراسية للقضاة.

٢٨ - والنقصان الصافي البالغ ٢ ٤٢٠ ٧٠٠ دولار يعود في المقام الأول إلى مغادرة القضاة الدائمين والقضاة المخصصين المحكمة تدريجياً بعد إنجاز المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وإلى انخفاض الاحتياجات في إطار بندي الخبراء الاستشاريين والسفر، وتقابله جزئياً زيادة تحت بندي: (أ) التكاليف العامة نظراً إلى زيادة تكاليف انتهاء خدمة القضاة مع مغادرتهم المحكمة؛ و (ب) المعاشات التقاعدية للقضاة السابقين نظراً إلى زيادة عدد القضاة المتقاعدين ودفع مبالغ إجمالية لمرة واحدة للقضاة المخصصين أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٨/٦٥.

باء - مكتب المدعي العام

٢٩ - مكتب المدعي العام مكلف بمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. ويتمثل دور المدعي العام ومسؤولياته في مقاضاة مرتكبي الجرائم المبينة في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من

النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولهذا فإن المدعي العام مسؤول عن جمع الأدلة على ثبوت ارتكابهم تلك الجرائم، وتوجيه الاتهامات إليهم وعرض الأدلة على تورطهم أمام دوائر المحكمة.

٣٠ - وكانت فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ فترة نشاط مكثف في مكتب المدعي العام، إذ اتسمت بتواصل الالتزام بإنجاز المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف بفعالية تحقيقاً لأهداف استراتيجية الإنجاز. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استوفى المكتب متطلبات المرحلة الأولى من استراتيجية الإنجاز بإصداره لوائح الاتهام النهائية.

٣١ - ولتنفيذ استراتيجية الإنجاز التي تتبناها المحكمة، انصبّ تركيز مكتب المدعي العام على إحالة القضايا التي يُتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى يوغوسلافيا السابقة بإرسال ملفات/سجلات التحقيق إلى المحاكم الوطنية (القضايا من الفئة الثانية). وقد أُحيلت الآن جميع ملفات/سجلات التحقيق إلى المنطقة ولن تتم أي إحالات أخرى. غير أنه يتواصل تقديم المساعدة إلى المدعين العامين في المنطقة لاستكمال التحقيق في هذه الملفات/السجلات ومقاضاة المتهمين فيها. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يتم البت بعد في ست قضايا من الفئة الثانية وهي تشمل ما مجموعه ١٢ مشتبهاً فيهم.

٣٢ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، اتخذ مكتب المدعي العام تدابير لتعجيل بإنجاز أعماله ولزيادة الكفاءة. وبغية تحسين الكفاءة القضائية والتعجيل بإجراء المحاكمات، قام المكتب بدمج لوائح الاتهام ذات الصلة، حيثما أمكن، وبإجراء محاكمات تضم أكثر من ثلاثة متهمين.

٣٣ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وفي سياق استراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة، سترتكز أنشطة مكتب المدعي العام على الأولويتين الهامتين التاليتين:

(أ) إنجاز المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف:

١' خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيعمل مكتب المدعي العام بكامل طاقته على إنجاز آخر محاکمَتين ابتدائيتين متبقيتين، وهما: محاكمة غوران هادجيتش ومحاكمة راتكو ملاديتش، اللتان يُتوقع إنفاؤهما تباعاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وستتواصل دعاوى الاستئناف في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يتوقع أن تكون هناك دعويان في دائرة الاستئناف

تشملان ما مجموعه ثمانية أشخاص: برليتش وآخرون (ستة أشخاص مدانين)، وستانيسيتش وجويليانين (شخصان مُدانان)؛

'٢' حفاظا على وتيرة عمل الدوائر والتقيد بمداولها الزمنية وتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز، يُقترح أن يحتفظ مكتب المدعي العام بقدر كاف من الموارد. ودعما لما يجري من محاكمات ابتدائية ودعاوى استئناف، سيكون المكتب بحاجة إلى الإبقاء على عدد كافٍ من محامي الادعاء في المحاكمات الابتدائية/محامي الاستئناف الذين يساعدهم طاقم تحقيق أساسي (يشمل محققين وباحثين ومحللين وموظفين لدعم المحاكمات) يكون متفرغا لإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف. وتراعى تقديرات فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، المعدّة استنادا إلى توقعات الجداول الزمنية للدوائر، انخفاض عدد موظفي المساعدة المؤقتة العامة بما يتناسب مع انخفاض عبء العمل المرتبط بالمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف؛

'٣' على غرار فترة السنتين السابقة، ستوزع الموارد المخصصة لمكتب المدعي العام وفقا لخطة عمل تحدد الاحتياجات اللازمة للقضايا التي سيُنظر فيها في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ويُتوخى في الخطة تخصيص موارد كافية لجميع القضايا، وتشمل هذه الموارد المحامين والمحققين والمحللين والباحثين وموظفي دعم المحاكمات. وتيسيرا لهذا الاستعراض، قُسمت القضايا بحسب مستوى تعقيدها؛

'٤' تمشيا مع استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة، سيواصل مكتب المدعي العام اتخاذ تدابير تهدف إلى تقليص مدة المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف. وعلاوة على ذلك، ومراعاةً لتراهة العملية القضائية، سيحرص المكتب على اتخاذ تدابير ترمي إلى زيادة الكفاءة القضائية. وسيحرص المكتب أيضا على تقديم مقترحات إلى لجنة قواعد المحكمة التي يرأسها القضاة، والتي تتولى صياغة مقترحات تُقدّم إلى الاجتماع العام للقضاة الذي يمكنه تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة؛

'٥' سعيا إلى تحسين كفاءة إجراءات المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف ودعمها بفعالية، خضع مكتب المدعي العام لعملية إعادة هيكلة وأدخلت عليه تعديلات تنظيمية على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية. ويتمثل أحد هذه التغييرات في أن المحققين والمحللين والباحثين وغيرهم

من الموظفين الذين يقدمون الدعم للمحاكمات/دعاوى الاستئناف أصبحوا يعملون مباشرة في قضايا محددة، تحت قيادة محامي ادعاء أول/مستشار استئناف أول. وألغيت وظيفة رئيس هيئة الادعاء (مد-١) ونائب المدعي العام (مد-٢)، وأنشئ هيكل أكثر تبسيطاً يعكس التركيز المنصب على جانب الادعاء في عمل المكتب. ولا يزال لموظفي التحقيقات دور حيوي وسيكونون رهن الإشارة لمساعدة الموظفين القانونيين العاملين في إطار المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تحسين الكفاءات الداخلية وتعزيز نواتج عمل المكتب؛

٦' شملت عملية إعادة تنظيم مكتب المدعي العام أيضا وضع عمليات المكاتب الميدانية تحت الإشراف المباشر لديوان المدعي العام. وأدى هذا الإجراء إلى تحسين التنسيق في مسائل التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة، التي تشمل إحالة القضايا وتقديم المساعدة إلى تلك الدول، إلى جانب جهود بناء القدرات؛

(ب) التراث: مع اقتراب الموعد المحدد للإنجاز، سيولي مكتب المدعي العام اهتماما خاصا لتراث المحكمة. وسيتم حفظ بعض نواتج وأدوات عمل المكتب. وسيؤدي ديوان المدعي العام دورا رياديا في جميع المسائل المتعلقة بتراث المحكمة وبنقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين، وذلك بالتنسيق مع قلم المحكمة ودوائرها. ويشارك مكتب المدعي العام حاليا بجهة في أعمال الأفرقة العاملة فيما يتعلق بحفظ السجلات وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وسيواصل هذا النشاط خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد وضع ديوان المدعي العام خارطة طريق لنقل وثائقه إلى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية وكذلك موجودات وحدة الأدلة إلى مكتب المدعي العام للآلية. ويعمل الديوان أيضا على نقل جميع القضايا المغلقة التي نظرت فيها المحكمة إلى مكتب المدعي العام للآلية.

الجدول ٧

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، في المواعيد المقررة وبإنصاف، وضمان الوفاء بمتطلبات مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الإنجاز، وتمكين مكتب المدعي العام من إحالة القضايا الجنائية ضد المتهمين إلى المحاكم الوطنية ليوغوسلافيا السابقة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد المحاكمات الابتدائية التي أُنجزت خلال فترة السنتين مقاييس الأداء الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦ محاكمات تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: محكمتان هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: محكمتان	(أ) إدارة وتنفيذ استراتيجية الإنجاز بفعالية
عدد طلبات الحصول على المساعدة الواردة من المحاكم الوطنية التي تمت معالجتها والرد عليها مقاييس الأداء الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤٨٠ طلبا تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥٠ طلبا هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٥٠ طلبا	(ب) تقديم المساعدة الفعالة للهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة
'١' عدد المحاكمات الجارية مقاييس الأداء الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ محاكمات تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤ محاكمات هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: محكمتان	(ج) الكفاءة في استخدام موارد دعم المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف
'٢' عدد المتهمين في قضايا الاستئناف المستندة على موضوع الدعوى التي أُنجزت خلال فترة السنتين مقاييس الأداء الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١١ متهما تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٤ متهما هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨ متهمين	

العوامل الخارجية

٣٤ - يُنتظر أن يحقق مكتب المدعي العام هدفه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي: (أ) وجود أجهزة قضائية تعمل بشكل طبيعي في دول يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك دائرة جرائم الحرب بمحكمة البوسنة والهرسك، لكي تنظر المحاكم المحلية في القضايا المحالة إليها؛ (ب) عدم التأخر في الإجراءات القضائية لأسباب خارجة عن إرادة المحكمة، من قبيل مرض المتهمين، أو الكشف غير المتوقع عن مواد، أو طلبات استبدال محامي الدفاع، أو طلبات إعادة النظر في قضايا بعد أن صدرت بشأنها أحكام، أو الطلبات الأخرى التي تؤثر على سير الإجراءات وإمكانية حضور الشهود لتأكيد البيانات والإدلاء بشهادتهم.

النواتج

٣٥ - سيتم خلال فترة السنتين تحقيق النواتج التالية:

(أ) الادعاء: إفادات الشهود، وشهادات الخبراء، ومحاضر استجواب الشهود، والجدول الزمني لإحضار الشهود وتدابير حمايتهم؛ ومحاضر التحقيقات التي تُجرى في الموقع؛ والتقارير عن الهياكل والوقائع العسكرية والمدنية السياسية، وعن المهام؛ وجمع الأدلة؛ والتقارير الناتجة عن عمليات البحث الحاسوبي لجمع الأدلة ذات الصلة بوثائق تتعلق بالدعوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف، والتقارير الناتجة عن عمليات البحث الحاسوبي لأغراض الكشف عن البيانات بموجب قواعد مختلفة؛ والتقارير والخرائط الديمغرافية؛ والردود على طلبات المساعدة؛ وإعداد ترجمات تحريرية غير رسمية وموجزات باللغة الإنكليزية للوثائق المحررة باللغات البوسنية أو الكرواتية أو الصربية؛ وعمليات محدودة لاستخراج الجثث تستند على مشاريع؛

(ب) النواتج المتصلة بالمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف: إيداع الوثائق المتعلقة بالمتابعة القضائية في الدعوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف، بما في ذلك لوائح الاتهام المعدلة، وتقديم الالتماسات، والرد على الالتماسات الدفاع، وإفادات الشهود، والمذكرات الختامية، ومذكرات التماس الحكم، والطعون بالاستئناف على أساس الموضوع، والطعون العارضة، والطلبات المتنوعة المتعلقة باستصدار أوامر من القضاة أو من الدوائر الابتدائية، بما في ذلك طلبات المثول، وأوامر التفتيش، واحتجاز المشتبه فيهم، وإحالة أوامر الاعتقال؛ والأدلة المادية المقدّمة إلى المحاكم؛ والدورات التدريبية التي تشمل الدورات التعريفية، والمسائل القانونية وتقنيات الترافع؛ والفتاوى في مسائل القانون الدولي؛

(ج) إدارة المعلومات: فهارس المواد الاستدلالية ومصادر المعلومات، بما في ذلك إفادات الشهود، وأشرطة الفيديو، والأشرطة الصوتية، والمواد الاستخباراتية المقدمة عملاً

بالقاعدة ٧٠، والمواد الصحافية وغيرها من المواد ذات الصلة المتاحة لعامة الجمهور؛ وحفظ المواد المودعة وفقاً لإجراءات المسؤولية عن الحفظ ومراقبتها وتخزينها، بما في ذلك تنقيتها من الملوثات والمحافظة عليها؛ ونظم البرامجيات والتعديلات المدخلة على النظم الحاسوبية، وتطبيقات قواعد البيانات الخاصة بمكتب المدعي العام، بما في ذلك النظام الإلكتروني للإفصاح عن البيانات، ومجموعات برامجيات CaseMap و Sanction و e-Court؛ ودورات تدريبية لجميع الموظفين؛

(د) توفير الدعم في أعقاب إحالة القضايا إلى دول يوغوسلافيا السابقة: تقديم الدعم للمسؤولين المحليين فيما يتعلق بإحالة الملفات، ومراجعة الالتماسات وإعداد الردود عليها؛ وتبادل المعلومات مع سلطات الادعاء المحلية؛ وتبادل الخبرات الفنية والتدريب؛

(هـ) مسائل التراث: العمل، بالتنسيق مع قلم المحكمة ودوائرها، على إعداد الملفات والبيانات الإلكترونية التي ينبغي حفظها والتي تشكل جزءاً من تراث المحكمة ومن عمليتها المهادفة إلى الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين؛

(و) الإدارة: الورقات والتوجيهات في مجال السياسات، والمبادئ التوجيهية المتصلة بالممارسة القانونية، والتقارير السنوية، واقتراحات التمويل، والتقارير عن أنشطة الدول المتعلقة بالتعاون؛ والنشرات الصحفية، والخطب، والبيانات، والإحاطات الإعلامية.

الجدول ٨

الاحتياجات من الموارد

الوظائف		الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفئة
٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٦-٢٠١٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٥-٢٠١٤	
الميزانية المقررة				
٧	٨٢	٩ ٢٦٩,٧	٢٤ ٥١٢,٤	الموارد المتعلقة بالوظائف
-	-	٧ ٢٧٦,٩	١٠ ٧٤٠,٦	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
-	-	٢ ٤٤٤,٢	٥ ٥٨٤,٨	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٧	٨٢	١٨ ٩٩٠,٨	٤٠ ٨٣٧,٨	المجموع الفرعي
-	-	٥١٦,٩	٦٠٥,١	الموارد الخارجة عن الميزانية
٧	٨٢	١٩ ٥٠٧,٧	٤١ ٤٤٢,٩	المجموع

الجدول ٩
الاحتياجات من الوظائف المؤقتة

الفئة	٢٠١٥	التخفيض المقترح		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
		١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٦	١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧	-٢٠١٤ ٢٠١٥	-٢٠١٦ ٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧
الفئة الفنية والفئات العليا							
وكيل أمين عام	١	-	-			١	١
ف-٥	٧	(٢)	(٤)			٥	١
ف-٣/٤	٣٧	(٧)	(٢٧)			٣٠	٣
ف-١/٢	٦	-	(٦)			٦	-
المجموع الفرعي	٥١	(٩)	(٣٧)			٤٢	٥
فئة الخدمات العامة							
الرتب الأخرى	٣١	(١٠)	(١٩)			٢١	٢
المجموع الفرعي	٣١	(١٠)	(١٩)			٢١	٢
المجموع	٨٢	(١٩)	(٥٦)			٦٣	٧

الجدول ١٠

وظائف المساعدة المؤقتة العامة المستعاض بها عن بعض الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة السنتين
٢٠١٤-٢٠١٥، والمستبقاة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الفئة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٦	تموز/يولييه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	آذار/مارس - حزيران/يونيه ٢٠١٦	كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	٢٠١٥
الفئة الفنية والفئات العليا							
مد-١	١	١	١				١
ف-٥	١	-	١				-
ف-٣/٤	٥	-	١				-
ف-١/٢	١	-	-				-
المجموع الفرعي	٨	١	٣				١
فئة الخدمات العامة							
الرتب الأخرى	-	-	-				-
المجموع الفرعي	-	-	-				-
المجموع	٨	١	٣				١

الجدول ١١

وظائف المساعدة المؤقتة العامة المستعاض بها عن بعض الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

الفترة	٢٠١٥ الأول/ديسمبر	٢٠١٦ أكتوبر	٢٠١٦ ديسمبر	٢٠١٧ شباط/فبراير	٢٠١٧ يناير - كانون الثاني/	٢٠١٧ آذار/مارس - أيار/مايو - تموز/يوليه - كانون الأول/	٢٠١٧ ديسمبر
الفئة الفنية والفئات العليا							
ف-٥	-	١	-	٤	٤	٣	-
ف-٣/٤	-	٤	-	٢٣	١٧	٥	-
ف-١/٢	-	-	-	٥	٥	٤	-
المجموع الفرعي	-	٥	-	٣٢	٢٦	١٢	-
فئة الخدمات العامة							
الرتب الأخرى	-	٥	-	١٢	١١	٨	-
المجموع الفرعي	-	٥	-	١٢	١١	٨	-
المجموع	-	١٠	-	٤٤	٣٧	٢٠	-

٣٦ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستغطي الموارد المخصصة لكل من الوظائف والاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وقدرها على التوالي ٧٠٠ ٢٦٩ ٩ دولار و ٢٠٠ ٤٤٤ ٢ دولار، تكاليف استبقاء ٦٣ وظيفة مؤقتة في عام ٢٠١٦ و ٧ وظائف مؤقتة في عام ٢٠١٧. ويعزى النقصان تحت بند الوظائف (٧٠٠ ٢٤٢ ١٥ دولار) وبند الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٦٠٠ ١٤٠ ٣ دولار) إلى إلغاء ٧٥ وظيفة مؤقتة خلال فترة السنتين (١٩ وظيفة في عام ٢٠١٦ و ٥٦ وظيفة في عام ٢٠١٧).

٣٧ - وتعكس الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٩٠٠ ٢٧٦ ٧ دولار نقصانا قدره ٧٠٠ ٤٦٣ ٣ دولار، وستغطي تكاليف توفير المساعدة العامة المؤقتة، بما في ذلك تقديم الدعم في وقت ذروة إجراء المحاكمات الابتدائية والنظر في دعاوى الاستئناف، ومشروع ترجمة الوثائق والفهرسة، والعمل الإضافي، واستقدام الشهود الخبراء والاستشاريين لمساعدة أفرقة المحكمة والاستئناف أثناء الإجراءات، وسفر المحققين وأعضاء النيابة العامة، والخدمات التعاقدية لغرض إتاحة التدريب المستمر لموظفي مكتب المدعي العام.

٣٨ - ويشمل الاعتماد المدرج تحت بند المساعدة المؤقتة العامة أيضا توفير الاحتياجات اللازمة لتغطية مهام بعض الوظائف الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وبعض الوظائف الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ التي ما زالت هناك حاجة إليها خلال جزء من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويُقترح تخفيض هذه الاحتياجات تدريجيا خلال فترة السنتين، على نحو ما هو مبين في الجدولين ١٠ و ١١.

٣٩ - ويعكس النقصان في الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف البالغ ٣ ٤٦٣ ٧٠٠ دولار انخفاضا في الاحتياجات المدرجة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٣ ٢١٥ ٧٠٠ دولار)، والاستشاريين والخبراء (٥٣ ٥٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (١٨٦ ١٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٨ ٤٠٠ دولار)، ويعزى ذلك أساسا إلى نقصان في أنشطة المحاكمات خلال فترة السنتين.

جيم - قلم المحكمة

٤٠ - يتولى قلم المحكمة المسؤولية عن إدارة الشؤون القضائية للمحكمة. ويتألف من ثلاث وحدات تنظيمية رئيسية، هي مكتب رئيس قلم المحكمة، وشعبة خدمات الدعم القضائي، وشعبة الشؤون الإدارية. ولأغراض الميزانية، أُدرج مكتب الرئيس ومراجعو الحسابات المقيمون تحت بند قلم المحكمة.

٤١ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيسعى قلم المحكمة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

(أ) تقديم دعم مستمر للمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف، مع إيلاء الأولوية لكفالة إنجاز المحكمة ولايتها قبل نهاية فترة السنتين؛

(ب) استمرار نقل المهام إلى الآلية بسلاسة بما يكفل أن تكون عملية تخفيض عدد الموظفين منصفة وشفافة وقائمة على الجدول الزمني للمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف، والإعداد لإغلاق المحكمة وتصفيتها؛

(ج) نقل جميع سجلات المحكمة إلى الآلية.

٤٢ - وخلال معظم عام ٢٠١٦، سيقدم قلم المحكمة الدعم لإجراء المحاكمة التي لا تزال في مرحلة الاستماع (ملاديتش)، وبالإضافة إلى ذلك، ستصدر الأحكام في عدد من القضايا الأخرى. بمجرد الانتهاء من صياغتها (دعوى هادجيتش الابتدائية، ودعوى ستانيشيتش وجوبليانين ودعوى برليتش في مرحلة الاستئناف).

٤٣ - ولا تزال هذه القضايا تستأثر بجزء كبير من عبء العمل الواقع على شعبة خدمات الدعم القضائي نظرا للمكانة العالية للمتهمين فيها ومشاكلهم الصحية الحالية وعدد الطعون العارضة والطعون القضائية التي رفعت. فطلبات استبدال محامي الدفاع، ومرض المتهم أو محاميه، وحضور الشهود للإدلاء بشهادتهم وتعاون الدول، كلها عوامل تزيد من عبء العمل الملقى على عاتق قلم المحكمة. وسيواصل قلم المحكمة، في حدود اختصاصاته، تقديم الدعم لتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الكفاءة وضمان إنجاز القضايا.

٤٤ - وإن نقصان أنشطة المحاكمات في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ سيؤدي مرة أخرى إلى إجراء تخفيض كبير في عدد الوظائف. فخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، خضعت مختلف أقسام خدمات الدعم القضائي في قلم المحكمة لعملية إعادة هيكلة كبيرة حيث دُمج في قسم واحد مكتب المعونة القانونية ومسائل الدفاع، وقسم الضحايا والشهود، ومهام عمليات المحكمة في قسم خدمات إدارة المحكمة. وتم دمج عدد من المهام لزيادة الكفاءة وضمان المرونة، وأصبح الموظفون الباقون يقومون بأدوار متعددة. وسيتم خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ الاستمرار في تنفيذ تدابير مماثلة من قبيل دمج جميع مهام الدعم القانوني لقلم المحكمة في مكتب رئيس قلم المحكمة.

٤٥ - ومع تقلص حجم قلم المحكمة، سيواصل القيام بدور فعال في مساعدة الآلية على وضع السياسات والإجراءات والممارسات. وستبذل كل الجهود في سبيل نقل أفضل الممارسات والدروس المستفادة إلى الآلية، واستيعاب المعارف المؤسسية التي يملكها الموظفون المغادرون.

٤٦ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيواصل قلم المحكمة بذل كل جهد ممكن لكفالة إغلاق المحكمة بطريقة سريعة ومتسمة بالكفاءة تراعي حقوق المتهمين في محاكمة عادلة. وبغية المساعدة في هذه العملية، وضعت المحكمة خطة إغلاق موحدة تتضمن خريطة طريق تحدد المحطات الرئيسية والمخاطر المحتملة المتصورة في إطار عملية الإغلاق. والعناصر الرئيسية الواردة في الخطة هي: (أ) إعداد المحفوظات من أجل نقلها إلى الآلية؛ (ب) تخفيض عدد الموظفين؛ (ج) التصرف في الأصول (بما في ذلك نقلها إلى الآلية)؛ (د) استكمال إدارة المرافق والعقود؛ و (هـ) الانتهاء من الترتيبات المالية. وتم إنشاء فرقة عمل لتصفية المحكمة، ويجري بالفعل إنجاز أعمال التخطيط التفصيلي.

٤٧ - وفي فترتي السنتين السابقتين، قام قلم المحكمة بدور حاسم في ضمان دعم مهام الآلية، التي شهدت البدء الفعلي لعمليات فرع أروشا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ ثم فرع لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. ورغم أن قلم المحكمة سيواصل تقديم الدعم إلى الآلية في بعض

الخدمات الإدارية والخدمات الأمنية والخدمات العامة إلى حين إغلاق المحكمة، فقد أوشكت الآلية الآن على بلوغ كامل قوامها ولن تكون في حاجة إلى دعم بهذا القدر من المحكمة. غير أن القلمين سيواصلان العمل على أساس التعاون الكامل والتنسيق التام لمهام كل منهما. وسيكفل ذلك استمرار العمليات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية وبأفضل الطرق العملية.

٤٨ - وأخيراً، فإن سجلات المحكمة هي إرثها، وسوف تكون من أولويات الموظفين كفالة نقل السجلات إلى الآلية بشكل منظم ومخطط. وقد وضعت الأهداف منذ عام ٢٠١٤، ومن المطلوب من جميع رؤساء الأقسام إدراجها في خطط عملهم. وستتم زيادة الأهداف في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لكفالة نقل جميع السجلات بحلول موعد إغلاق المحكمة.

٤٩ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيتم تخفيض عدد الوظائف المؤقتة بما مجموعه ٢٠٧ وظائف (٣٢ وظيفة في عام ٢٠١٦، و ١٧٥ وظيفة في عام ٢٠١٧)، وهو ما يعكس تخفيضاً بنسبة ٦٩,٧ في المائة قياساً إلى العدد المأذون به من الوظائف المؤقتة في عام ٢٠١٥ وهو ٢٩٧ وظيفة. وسينفذ التخفيض في عدد الوظائف المؤقتة على مراحل على امتداد فترة السنتين بحيث يتماشى مع إنجاز المحاكمات الابتدائية ودعوى الاستئناف ومع الانخفاض في عبء العمل الذي سينشأ عن ذلك.

٥٠ - وفي شعبة الشؤون الإدارية، أتاح تخفيض عدد الوظائف للمحكمة أن تحدد موعد إغلاق مبناها الإداري في لاهاي في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وأن تجمع كل موظفي المحكمة (والآلية) في لاهاي تحت سقف واحد.

الجدول ١٢

أهداف فترة السنتين، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء

الهدف: إدارة المحكمة وتوفير الخدمات لها على نحو كفؤ عن طريق إدارة الدعم القضائي والإداري والقانوني المقدم للدوائر، ومكتب المدعي العام، وبدرجة محدودة لهيئة الدفاع، بما يتماشى مع النظام الأساسي للمحكمة، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها، واستراتيجية إنجاز مهمة المحكمة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
النسبة المئوية لعدد القضايا المنجزة في نهاية فترة السنتين مقاييس الأداء	(أ) الدعم الكامل والفعال لیتسنى إنجاز القضايا المتبقية والتنفيذ الكامل لاستراتيجية الإنجاز
الفترة ۲۰۱۲-۲۰۱۳: ۸۵ في المائة	
تقديرات الفترة ۲۰۱۴-۲۰۱۵: ۹۳ في المائة	
هدف الفترة ۲۰۱۶-۲۰۱۷: ۱۰۰ في المائة	
'۱' عدد زيارات صفحات الموقع الشبكي للمحكمة مقاييس الأداء	(ب) زيادة الوعي العام بأنشطة المحكمة
الفترة ۲۰۱۲-۲۰۱۳: ۷,۶ ملايين	
تقديرات الفترة ۲۰۱۴-۲۰۱۵: ۵,۵ ملايين	
هدف الفترة ۲۰۱۶-۲۰۱۷: ۴ ملايين	
'۲' عدد زوار مباني المحكمة مقاييس الأداء	
الفترة ۲۰۱۲-۲۰۱۳: ۱۸ ۳۱۲ زائرا	
تقديرات الفترة ۲۰۱۴-۲۰۱۵: ۱۵ ۰۰۰ زائر	
هدف الفترة ۲۰۱۶-۲۰۱۷: ۱۰ ۰۰۰ زائر	
عدد العروض القانونية المقدمة في أثناء سير الإجراءات عملا بالمادة ۳۳ (باء) مقاييس الأداء	(ج) تقديم المشورة الصحيحة من الناحيتين القانونية والوقائية في المسائل القانونية والسياساتية ذات الصلة في الوقت المناسب
الفترة ۲۰۱۲-۲۰۱۳: ۲۸۶ عرضا	
تقديرات الفترة ۲۰۱۴-۲۰۱۵: ۳۴۳ عرضا	
هدف الفترة ۲۰۱۶-۲۰۱۷: ۱۷۵ عرضا	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد القرارات والأحكام الشفوية والخطية المقدمة في الوقت المناسب	(د) تقديم الدعم القانوني الفعال إلى القضاة
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١ ٥٩٥	
تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦٠٠	
هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٢٥٠	
عدد القضايا التي يلزم فيها دفع مبلغ تكميلي لضمان إجراء محاكمة عادلة	(هـ) الامتثال لنظام المحكمة في مجال إتاحة المساعدة القانونية
مقاييس الأداء:	
الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣ قضايا	
تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤ قضايا	
هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: قضيتان	
النسبة المئوية للسجلات المنقولة	(و) نقل جميع سجلات قلم المحكمة إلى الآلية قبل إغلاق المحكمة
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا ينطبق	
تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥ في المائة	
هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٠٠ في المائة	
المدة الفاصلة بين نهاية الشهر وتاريخ صدور التقارير المالية	(ز) وضع الصيغة النهائية للتقارير المالية الشهرية في المواعيد المحددة
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٨ أيام عمل	
تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨ أيام عمل	
هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨ أيام عمل	

العوامل الخارجية

٥١ - ينتظر أن يحقق قلم المحكمة هدفه والإنجازات المتوقعة منه على افتراض ما يلي:
 (أ) أن تتعاون دول يوغوسلافيا السابقة في تقديم المعلومات وغير ذلك من أشكال المساعدة؛
 (ب) ألا يحصل تأخر في الإجراءات لأسباب خارجة عن إرادة المحكمة، من قبيل مرض المتهمين، أو الكشف غير المتوقع عن مواد، أو تقديم طلبات لاستبدال محامي الدفاع أو طلبات لإعادة النظر في قضايا صدرت بشأنها أحكام سابقة أو غير ذلك من الطلبات التي تؤثر في سير الإجراءات، أو عدم حضور الشهود للتصديق على الإفادات والإدلاء بشهادات؛ و (ج) أن يظل عامل دوران موظفي المحكمة ضمن الحدود المقبولة.

النواتج

٥٢ - سيتم خلال فترة السنتين تحقيق النواتج التالية:

(أ) قسم المحني عليهم والشهود: توفير النقل الآمن للشهود من أماكن إقامتهم إلى لاهاي؛ والاتصال بالدول للحصول على تصاريح الخروج والدخول ووثائق السفر واتفاقات المرور الآمن والتأشيرات من أجل توفير الحماية قبل المحاكمة وبعدها؛ وتوفير خدمات الدعم لنقل الشهود وإيوائهم بشكل مؤقت أو دائم؛ والاتصال بالحكومات المضيفة من أجل توفير الحماية وأماكن الإقامة ووسائل النقل الآمنة للشهود أثناء المحاكمات؛ وتنفيذ سياسات المحكمة فيما يتعلق بدفع المستحقات مثل التعويض عن الخسائر الناجمة عن فقدان مصدر الكسب وبدل الملابس؛

(ب) خدمات محامي الدفاع: تزويد المشتبه بهم والمتهمين بسبل الحصول على المساعدة القانونية؛ ومراجعة ادعاءات العوز المقدمة من المشتبه فيهم والمتهمين وتقييم حالتهم المالية؛ وتنفيذ التوجيه المتعلق بتعيين محام للدفاع وبممارسات المساعدة القانونية؛

(ج) إدارة شؤون المحكمة: تنفيذ الإجراءات المتصلة بتثبيت لوائح الاهتمام أو تعديلها أو سحبها، وإصدار أوامر الاعتقال، ومعالجة حالات عدم تنفيذ أحد هذه الأوامر، ومثول المتهم أمام المحكمة، والاحتجاز رهن التحقيق، والإفراج المؤقت، وإجراءات الحصول على الإفادات الخطية؛ وتنظيم وجدولة المحاكمات والجلسات الأخرى، وقضايا إهانة المحكمة، والإجراءات المتعلقة بأصدقاء المحكمة، وحالات استدعاء الشهود والخبراء، وحفظ السجلات القضائية؛ والإجراءات المتعلقة بالقضايا المستأنفة وإجراءات إعادة النظر وحالات العفو وتخفيف الأحكام؛

(د) ديوان رئيس قلم المحكمة: قيادة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) المتعلق بإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية؛ والتفاوض بشأن الاتفاقات الدولية المتعلقة بإنفاذ الأحكام ونقل الشهود وإيوائهم؛ والاتصال بالبلد المضيف للتشاور بشأن امتيازات القضاة والموظفين وحصاناتهم؛ والاتصال بالدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، ومقر الأمم المتحدة للتشاور بشأن المسائل المتعلقة بولاية المحكمة وتمويلها؛ وتيسير تلبية طلبات المساعدة من منطقة يوغوسلافيا السابقة؛ وصياغة الورقات والتوجيهات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات من حيث صلتها بالممارسات القانونية؛

(هـ) إدارة مرافق الاحتجاز: توفير مرافق احتجاز آمنة للمحتجزين؛ وتوفير برنامج للاحتجاز رهن التحقيق والرعاية الطبية وفقا للمعايير الدولية وطبقا لقواعد الاحتجاز المعتمدة في المحكمة؛ والتفاوض والتعاون مع سلطات الدولة المضيفة لكفالة توفير مرافق احتجاز للمحكمة تتفق مع معايير الاتفاقات القائمة ومتطلبات المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن رصد تلك المرافق؛

(و) تقديم الدعم في مجال المؤتمرات واللغات: توفير الترجمة الشفوية لجميع جلسات المحكمة من اللغات الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية وإليها وإلى اللغات الأخرى عند الحاجة وتوفير الترجمة الشفوية التتبعية أثناء جلسات استجواب المجني عليهم والشهود؛ وإتاحة الترجمة من الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية وإليها لقلم المحكمة ولدوائرها ومكتب المدعي العام والدفاع؛ وتوفير نسخ من المحاضر بالإنكليزية والفرنسية لجميع جلسات المحاكمات التي تعقد في قاعة المحكمة وللاجتماعات العامة للقضاة؛

(ز) المنشورات: نشر مختلف المواد الإعلامية المتعلقة بأنشطة المحكمة وعملها بصفة عامة؛

(ح) الإصدارات الإلكترونية والسمعية والبصرية: إنتاج عروض متعددة الوسائط للتوزيع عن طريق الموقع الشبكي؛ وتعهّد منتديات وسائط التواصل الاجتماعي؛ وإنتاج عروض عن مستندات الإثبات داخل قاعات المحكمة وبثها (في شكل إلكتروني)؛ والبث الشبكي اللاحق لوقائع جلسات المحكمة باللغات الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية؛

(ط) الكتيبات والنشرات وصحائف الوقائع: إصدار نشرات منتظمة عن أنشطة المحكمة، بما في ذلك عبر شبكات وسائل الإعلام الجديدة ووسائط التواصل الاجتماعي؛

(ي) النشرات الصحفية والإحاطات: إصدار نشرات صحفية وتوزيع المعلومات على الصحف المحلية والوطنية والدولية عن أنشطة المحاكمات؛

(ك) خدمات المكتبة: توفير خدمات المكتبة في مجال القانون الدولي والقانون الوطني فيما يتعلق بأعمال المحكمة، وذلك لفائدة القضاة والموظفين ومحامي الدفاع؛ وتوفير خدمات إعلامية إلكترونية لمساعدة الموظفين، وبخاصة الموظفون القانونيون والقضاة، في إجراء البحوث القانونية وتعزيز سبل الحصول على المعلومات الببليوغرافية؛

(ل) الدعم الإداري: تجهيز الوثائق المالية؛ وإعداد تقرير الأداء السنوي؛ وممارسة الرقابة على الميزانية وإدارة الوظائف فيما يتعلق بالميزانية المقررة وبالموارد الخارجة عن الميزانية؛ وصياغة مشاريع الردود الإدارية على هيئات الرقابة الخارجية والداخلية؛ وفرز طلبات ملء الوظائف الشاغرة؛ وتنفيذ برامج تنمية قدرات الموظفين وتدريبهم؛ واتخاذ ترتيبات السفر وإصدار التذاكر وأذونات الشراء للقضاة والموظفين والشهود وغيرهم؛ والاضطلاع بإدارة المتلكات ومراقبة جرد المتلكات؛ وإنشاء البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتشغيلها وصيانتها؛ وشراء السلع والخدمات والتعاقد بشأنها؛ وتوفير بيئة سليمة وآمنة لجميع كبار الشخصيات والموظفين والزوار.

الجدول ١٣

الاحتياجات من الموارد

الوظائف	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفترة
	٢٠١٧-٢٠١٦ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٥-٢٠١٤	
			الميزانية المقررة
٩٠	٢٩٧	٣٨ ٦١٢,٠	الموارد المتعلقة بالوظائف
-	-	٣٧ ٨٥٩,١	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
-	-	٩ ٨٠٤,٨	الاقتراعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٩٠	٢٩٧	٨٦ ٢٧٥,٩	المجموع الفرعي
-	-	٤٨١,٠	الموارد الخارجة عن الميزانية
٩٠	٢٩٧	٨٦ ٧٥٦,٩	المجموع

الجدول ١٥

وظائف المساعدة المؤقتة العامة المستعاض بها عن الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة
السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والمستبقاة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

الفئة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧
	٣١ كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر					
الفئة الفنية والفئات العليا						
ف-٥	٢	٢	١	-	-	-
ف-٤/٣	٥	٥	٢	١	-	-
ف-٢/١	٨	٨	١	١	-	-
المجموع الفرعي	١٥	١٥	٤	٢	-	-
فئة الخدمات العامة						
الرتب الأخرى	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٥	١٥	٤	٢	-	-

الجدول ١٦

وظائف المساعدة المؤقتة العامة المستعاض بها عن الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة
السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

الفئة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧
	٣١ كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر								
الفئة الفنية والفئات العليا									
ف-٥	-	-	-	-	-	-	٢	٢	-
ف-٤/٣	-	٣	٣	٣	٢٤	٢٤	١١	١٣	-
ف-٢/١	-	٤	٤	٢	١٦	١٦	١٤	١٤	-
المجموع الفرعي	-	٧	٧	٥	٤٢	٤٢	٢٧	٢٩	-
فئة الخدمات العامة									
الرتبة الرئيسية	-	-	-	-	٢	٢	-	٢	-

الفئة	كانون الثاني / نيسان		كانون الثاني / آذار		كانون الثاني / شباط		كانون الثاني / كانون الأول		كانون الثاني / تموز / يوليه	
	كانون الثاني / نيسان	كانون الثاني / نيسان	كانون الثاني / آذار	كانون الثاني / آذار	كانون الثاني / شباط	كانون الثاني / شباط	كانون الثاني / كانون الأول	كانون الثاني / كانون الأول	كانون الثاني / تموز / يوليه	كانون الثاني / تموز / يوليه
الرتب الأخرى	٥	٥	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	١٠	١٠	-	-
المجموع الفرعي	٥	٥	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٢٢	٢٢	-	-
فئات أخرى										
الخدمات الأمنية	٤	-	٣	٣	٣	٣	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٤	-	٣	٣	٣	٣	-	-	-	-
المجموع	١٦	١٢	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٥١	٣٧	-	-

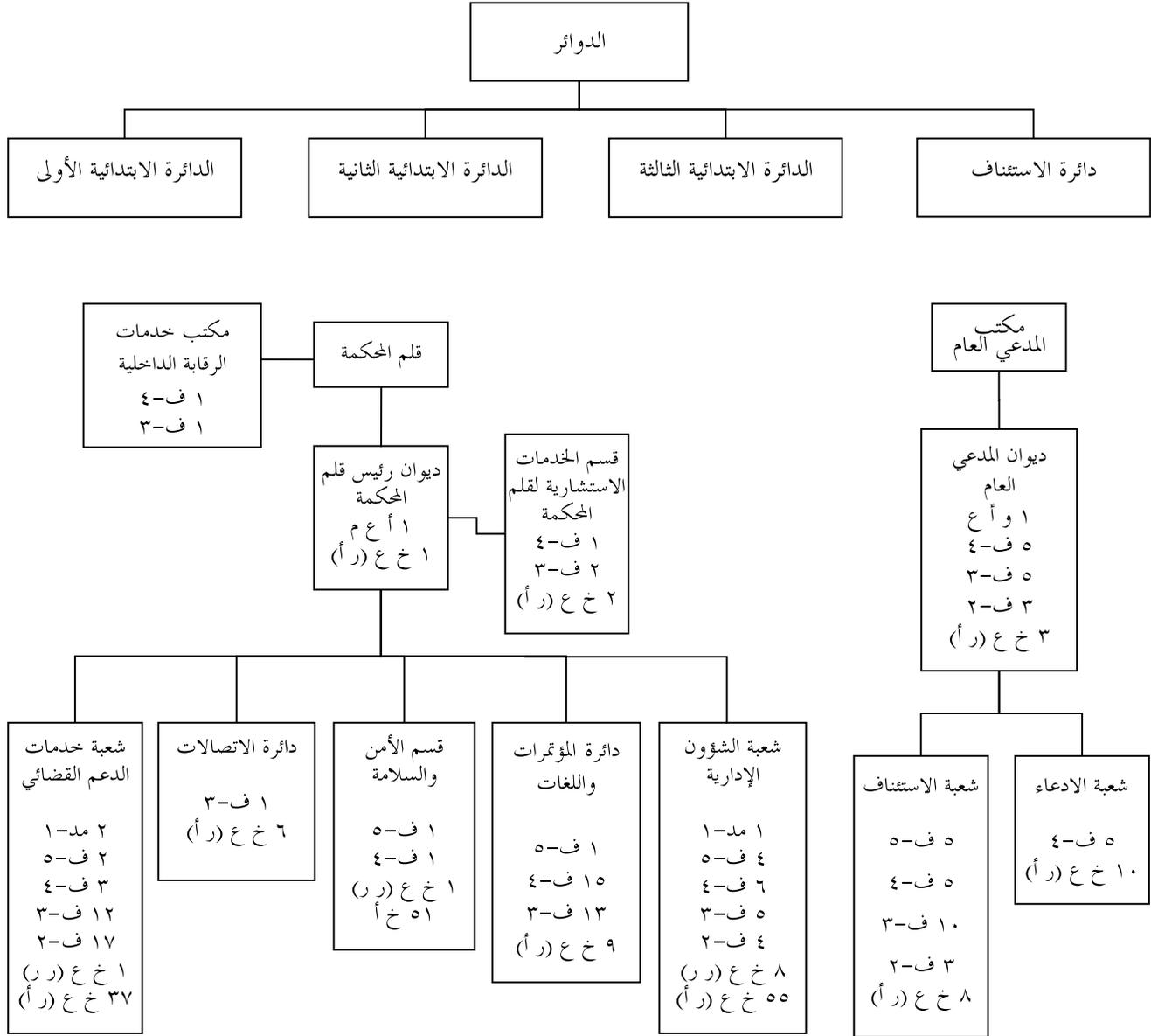
٥٣ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستغطي الموارد المخصصة لكل من الوظائف والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وقدرها على التوالي ٣٨ ٦١٢ ٠٠٠ دولار و ٨٠٠ ٨٠٤ ٩ دولار، تكاليف استبقاء ٢٦٥ وظيفة مؤقتة في عام ٢٠١٦ و ٩٠ وظيفة مؤقتة في عام ٢٠١٧. ويعزى النقصان تحت بند الوظائف (٣٠٠ ٤٥٠ ٣٥٠ دولار) وبند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٦ ٥٩١ ٠٠٠ دولار) إلى إلغاء ٢٠٧ وظائف مؤقتة خلال فترة السنتين (٣٢ وظيفة في عام ٢٠١٦ و ١٧٥ وظيفة في عام ٢٠١٧).

٥٤ - وستغطي الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف بمبلغ ٣٧ ٨٥٩ ١٠٠ دولار، والتي تعكس نقصاناً قدره ٢١ ٤٢١ ٨٠٠ دولار، تكاليف المساعدة المؤقتة العامة، بما يشمل الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، والاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، بما في ذلك توفير خدمات محامي الدفاع وإسداء الخدمات للمحتجزين، ومصروفات التشغيل العامة، والضيافة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات، وتحسين أماكن العمل، والمنح والتبرعات.

٥٥ - ويشمل الاعتماد تحت بند المساعدة المؤقتة العامة أيضاً إتاحة الاحتياجات اللازمة لتغطية مهام بعض الوظائف الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وبعض الوظائف الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ التي ما زالت هناك حاجة إليها خلال جزء من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويُقترح تخفيض هذه الاحتياجات تدريجياً خلال فترة السنتين، وذلك على النحو المبين في الجدولين ١٥ و ١٦.

٥٦ - ويعكس النقصان البالغ ٢١ ٤٢١ ٨٠٠ دولار في الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف انخفاضاً في الاحتياجات تحت بنود الاستشاريين والخبراء (٣٦ ٩٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (٧٦٨ ٥٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (١٠ ٢٠٨ ٢٠٠ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٩ ٣٩٥ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والمواد (٥٩٧ ٩٠٠ دولار)، والأثاث والمعدات (٤٢٥ ٦٠٠ دولار)، وتحسين أماكن العمل (١٥٨ ٦٠٠ دولار)، والمنح والتبرعات (١٢ ٦٠٠ دولار)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض عدد الموظفين وأنشطة المحاكمات خلال فترة السنتين. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة صغيرة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (١٨١ ٥٠٠ دولار)، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى تعزيز أفرقة المحاكمة والاستئناف بصورة مؤقتة للتعامل مع تعقيد القضايا المتزايد في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الهيكـل التنظيمي وتوزيع الوظائف في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦



المختصرات: و أ ع = وكيل أمين عام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ ع = فئة الخدمات العامة؛ ر ر = الرتبة الرئيسية. ر أ = الرتب الأخرى؛ خ أ = الخدمات الأمنية.

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة
عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصية

مجلس مراجعي الحسابات

(A/70/5/Add.14)

لكفالة انتهاء المحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف في موعدها ودعم تنفيذ استراتيجية الإنجاز، اتخذت المحكمة تدابير من قبيل زيادة القدرة على إجراء المحاكمات؛ وتقليص نطاق المحاكمات ودرجة تعقيدها و/أو تخفيض عددها؛ وزيادة الكفاءة في سير المحاكمات وإجراءات الاستئناف؛ والحد من أوجه القصور عموماً. وتقدر المحكمة أن هذه الجهود الجماعية ستحد من احتمال حدوث تأخير إضافي في إنجاز أنشطتها القضائية.

أُجِزَ زهاء ٨٠ في المائة من استعراض قوائم جرد السجلات، ولا تتوقع المحكمة مواجهة صعوبات في التقيّد بالمهلة المحددة في الفصل الأخير من عام ٢٠١٥ لتنفيذ الهدف المعلن.

انتهى قسم المحفوظات والسجلات في الآلية من وضع مشروع خطة لنقل محفوظات المحكمة وسجلاتها، وهي الآن قيد نظر الفريق العامل المعني بالسجلات والمحفوظات. وتتوقع المحكمة اعتماد هذه الخطة في الخريف، ولا تتوقع مواجهة صعوبات في التقيّد بالمهلة المحددة في الفصل الأخير من عام ٢٠١٥ لتنفيذ الهدف المعلن.

على الرغم من أن هذه التوصية أصبحت متجاوزة مع تنفيذ نظام أوموجا الوشيك، تُجري المحكمة حالياً مشاورات مع المكتب التنفيذي للأمين العام لتحديد مدى انطباق هذا الحكم المتضمن في الوثيقة ST/AI/2013/3 على مسؤولي المحكمة.

فيما يتعلق بالجزء الأول من التوصية، أعطت لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحكمة مؤخرًا موافقتها المؤقتة على دراسة جدوى تأذن للمحكمة بتخزين أشرطة البيانات الاحتياطية في موقع جديد في مكان أبعد عن المحكمة من الموقع المستخدم حالياً. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من التوصية، تعمل المحكمة على توسيع نظام الإبلاغ الحالي المتعلق بنشاط المعدات والأصول ليشمل الوظيفة الموصى بها. ولا تتوقع المحكمة مواجهة صعوبات في التقيّد بالمهلة المحددة في الفصل الأخير من عام ٢٠١٥ لتنفيذ الهدف المعلن.

وافقت المحكمة على توصية المجلس بأن تنفذ التدابير المتخذة للحد من احتمالات وقوع مزيد من التأخير في إنجاز الأنشطة القضائية المتبقية (الفقرة ٢٣).

وافقت المحكمة على توصية المجلس بتحديث قوائم جرد المحفوظات والسجلات بهدف الحصول على إحصاءات دقيقة عن السجلات التي يتعين نقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية لتيسير تخطيط الموارد مثل حيز المكاتب والموظفين (الفقرة ٢٦).

وافقت المحكمة على توصية المجلس بأن تكفل أن ينتهي الفريق العامل المعني بالسجلات والمحفوظات من إعداد الخطة الشاملة لنقل محفوظات المحكمة وسجلاتها في غضون الفترة المحددة وإطلاع الجهات المعنية على الخطة لغرض تنفيذها (الفقرة ٢٩).

يوصي المجلس بأن تضمن المحكمة تسجيل المعلومات المتعلقة بسفر كبار مسؤوليها في نظام إدارة الغياب، وإعداد تقارير نصف سنوية تبين مبلغ الأموال المنفقة على السفر في مهام رسمية وتقديمها إلى المكتب التنفيذي للأمين العام حسب ما تقتضيه المادة ٣-٤ من الأمر الإداري المتعلق بالسفر في مهام رسمية (ST/AI/2013/3 و Amend.1) (الفقرة ٣٤).

وافقت المحكمة على توصية المجلس (أ) بإنجاز دراسة لإيجاد مواقع مناسبة يُمكن أن تُخصص كموقع لأغراض استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، وتغيير المكان الحالي لموقع التخزين الاحتياطي للبيانات بالتعاون مع الآلية؛ (ب) وبإعادة النظر في عملياتها نحو البيانات من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل وجوب إعداد تقرير يُدرج الأصول المحدد التي تخلص منها ويُسجل الوضع المتعلق بعملية نحو البيانات من هذه الأصول (الفقرة ٤٠).